



كلية التجارة  
قسم الاقتصاد  
الدراسات العليا

## تحولات العاملين في الخارج وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة  
في الاقتصاد

من قدمها الباحثة  
غادة إمام عبد المتعال محمد

تحت إشراف  
الأستاذ الدكتور / محمد رضا العدل

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس

الدكتورة / إيمان هاشم

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة - جامعة عين شمس

كلية التجارة  
جامعة عين شمس  
٢٠١٦



كلية التجارة  
قسم الاقتصاد  
الدراسات العليا

**تحويلاً العاملين في الخارج وتأثيرها على اقتصاديات  
الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري  
دراسة مقارنة"**

اسم الطالبة: غادة إمام عبد المتعال محمد

الدرجة العلمية : دكتوراه

الكلية : التجارة

الجامعة : عين شمس

سنة المنح: ٢٠١٦



كلية التجارة  
قسم الاقتصاد  
الدراسات العليا

## رسالة دكتوراه

عنوانها من الباحثة  
غادة إمام عبد المتعال محمد

تحولات العاملين في الخارج وتأثيرها على اقتصاديات  
الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري

### "دراسة مقارنة"

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

(مشرفاً ورئيساً)

١. الأستاذ الدكتور / محمد رضا العدل

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

(عضو)

٢. الأستاذ الدكتور / ايهام عز الدين نديم

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

(عضو)

٣. الأستاذ الدكتور / مصطفى احمد مصطفى

أستاذ متفرغ بمعهد التخطيط القومي

(مشرفاً بالاشتراك)

٤. الدكتور / ايمن احمد اسماعيل هاشم

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

تاريخ البحث: ٢٠١٦ / /

### الدراسات العليا

أجازت الرسالة بتاريخ

بتاريخ: ٢٠١٦ / /

موافقة مجلس الجامعة

٢٠١٦ / /

ختم الإجازة

بتاريخ: ٢٠١٦ / /

موافقة مجلس الكلية

٢٠١٦ / /



وَقُلْ رَبِّي أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ  
وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْنِي مِنْ  
لَدُنْكَ سُلْطَنًا نَصِيرًا



سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الآيَةُ (٨٠)

# شكر وامتنان

وأنا انتهي من إنجاز هذه الدراسة يوجب على العرفان بالجميل أن أتقدم بخالص شكري وأمتناني اللامتناهٰى إلى استاذي ومعلمي الأول **الاستاذ الدكتور محمد رضا العدل** استاذ الاقتصاد بالكلية وعميد الكلية الأسبق، الذي تفضل مشكور بالاشراف على هذه الدراسة وأغناها بالكثير من الملاحظات القيمة التي أثرت الدراسة بفضل متابعته العلمية واثني على جهودها التي كانت خير عون في إكمال هذه الدراسة وارسال دعائمه بفضل ارشاداته وتوجيهاته السديدة اضافة إلى سعة صدره وتقبّله للمناقشة الموضوعية.

كما أتقدم بالشكر الجزيء إلى **الاستاذ الدكتور مصطفى أحمد مصطفى** استاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي على ما قدمه للباحثة في انجاح هذه الدراسة من خلال تقديم الدعم العلمي والمعنوي ومن خلال ملاحظاته العلمية والموضوعية الدقيقة حتى جعلها بالمستوى المطلوب فجزاه الله عنّي وعن طالبي العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى **الاستاذ الدكتور ايهام عز الدين نديم** استاذ الاقتصاد بالكلية لموافقته للحضور والمشاركة في تقييم الرسالة مما يقللها بالكثير من الناحية العلمية ويرسي دعائمه من خلال ملاحظاته وارشاداته فله مني كل تقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيء إلى **الدكتورة ايمان احمد هاشم** استاذ الاقتصاد المساعد بالكلية التي تفضلت مشكورة بالاشراف المشترك على الرسالة و لما بذلت من مجهود في فراءة البحث ومتابعته طوال فترة اعداده وما قدمته للباحثة من دعم علمي و معنوي ساعدها على اتمام تلك الدراسة.

كما اشكر كل ما قدم لي يد العون بقسم الدراسات العليا بالكلية التجارة  
بجامعة عين شمس وساعدوني علي انتهاء الرسالة  
**فلهم عندي كل الاحترام والتقدیر والعرفان بالجميل**

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	المقدمة
٢٨-١	<b>الفصل الاول: الاطار النظري لتحويلات العاملين في الخارج (الملامح- الاتجاهات- والتأثيرات)</b>
٢	المبحث الاول: الملامح الاساسية للهجرة الدولية واتجاهاتها
١١	المبحث الثاني: مفهوم تحويلات العاملين وأنواعها وانماط استخدامها
١٨	المبحث الثالث: كيفية تأثير تحويلات العاملين على متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية المستقبلة لتحويلات
٢٦	ملخص الفصل الاول
٧٨-٢٩	<b>الفصل الثاني: واقع وأهمية تحويلات العاملين في الخارج في الدول النامية المستقبلة لتحويلات</b>
٣٠	المبحث الاول: التطور الكمي لحجم تحويلات العاملين في الخارج وأهم سياسات جذبها في الدول المستقبلة لتحويلات
٤٣	المبحث الثاني: أهمية تحويلات العاملين في الخارج في اقتصاديات الدول المستقبلة لتحويلات
٦٣	المبحث الثالث: تحويلات العاملين في الخارج وعلاقتها بحسابات ميزان المدفوعات
٧٢	ملخص الفصل الثاني
١١٠-٧٩	<b>الفصل الثالث: الانعكاسات التنموية لتحويلات العاملين في الخارج على الدول النامية</b>
٨٠	المبحث الاول: الانعكاسات الاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج على اقاليم الدول النامية
٩٩	المبحث الثاني: سياسات تنظيم الاستفادة من التحويلات المالية في الدول النامية
١٠٦	ملخص الفصل الثالث
١٧٧-١١١	<b>الفصل الرابع: تحويلات العاملين المصريين في الخارج وتأثيرها على الاقتصاد المصري</b>
١١٢	المبحث الاول: مدخل لملامح الهجرة في مصر والأهمية الاقتصادية لتحويلات العاملين المصريين في الاقتصاد المصري

الصفحة	العنوان
١٣٢	المبحث الثاني: تحويلات العاملين في الخارج ودورها في دعم ميزان المدفوعات المصري والدول النامية
١٤٧	المبحث الثالث: تحليل الجدوى الاقتصادية من تحويلات العاملين المصريين في الخارج ودورها في تحقيق التنمية
١٦٩	ملخص الفصل الرابع
١٧٨	النتائج
١٨١	النوصيات
١٨٤	المراجع
١٩٦	فهرس الجداول
٢٠٠	فهرس الاشكال
٢٠٢	الملاحق
٢١٤	ملخص الرسالة باللغة العربية
١	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

## مقدمة

تشكل تحويلات العاملين في الخارج إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية، حيث تزيد قيمتها كثيراً على قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية. وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول النامية بعدد من الخصائص، من أبرزها، أن الدول النامية تشمل دول مستقبلة لتحويلات العاملين ودول مرسلة لتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه، غير أنه من حيث العدد، تعتبر غالبية الدول النامية مستقبلة لتحويلات العاملين .

وفي جانب أهمية تدفقات تحويلات العاملين من الدول المرسلة لتحويلات إلى الدول المستقبلة لها، فقد تجاوزت قيمة تلك التحويلات تدفقات كل من المساعدات الإنمائية الميسرة والعمليات التمويلية للمؤسسات المالية الواردة إلى الدول النامية، مما يشير إلى أن العمالة في الدول النامية قد ساهمت وتساهم بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية للدول النامية المستقبلة لتحويلات العاملين من خلال توفير التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل، كما أنها ساهمت كذلك في الدول المرسلة لتحويلات من خلال استفادتها من القيمة المضافة التي تضيفها العمالة بالدول النامية للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها في تشجيع الاستهلاك والاستثمار المحلي فيها.

ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصادات الدول المستقبلة لتحويلات من جهة، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسلة من جهة أخرى. وبالنسبة للدول المستقبلة لتحويلات العاملين، فإن منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار تؤدي إلى زيادة التحويلات وتقليل استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات . وبالنسبة للدول المرسلة لتحويلات، فإن تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية سيساهم في تعزيز نشاط القطاع المالي فيه. كما أن إساح المجال أمام العمالة الوافدة للاستثمار في

أسواق الأوراق المالية وأسواق العقارات سيساعد على تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج ويدعم التنمية الاقتصادية للدول المرسلة للتحويلات.

ولهذا أصبح من الضروري الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي تنتج عن تدفق التحويلات في الأمد القصير، وما يتربّع عليها من تأثيرات جانبية في الأمد الطويل وهل ان هذه الآثار ستستمر بنفس النسبة والاتجاه أم ستكون على العكس من ذلك، وعليه فإن تحليل تأثير تحويلات العاملين على الواقع الاقتصادي في الدول المرسلة للعمالة يحتل أهمية خاصة في هذه الدراسة، وأصبحت القضية التحليلية الرئيسية هي كيفية التعرف على هذه التأثيرات.

وتشكل محاولة التعرف على الدور التنموي لتحويلات العاملين بالخارج في اقتصادات الدول النامية المستقبلة لتحولات موضوع هذه الدراسة، والتي تقع في أربعة فصول. الفصل الأول يعرض الإطار النظري لتحولات العاملين في الخارج من حيث الملامح والاتجاهات والتأثيرات، أما الفصل الثاني فيعرض واقع وأهمية تحويلات العاملين في الخارج في الدول النامية المستقبلة لتحولات، وفي الفصل الثالث نعرض الانعكاسات التنموية لتحولات العاملين في الخارج على أقاليم الدول النامية، وأخيراً في الفصل الرابع تحويلات العاملين المصريين في الخارج وتأثيرها على الاقتصاد المصري. ونختتم الدراسة بالاستنتاجات التي توصل إليها البحث وبعض التوصيات حول السياسات الاقتصادية المناسبة لتعزيز دور تحويلات العاملين كمحرك للتنمية في الدول النامية.

### **الهدف من الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى معرفة وتحليل التأثيرات التي تتركها تحويلات العاملين في الخارج على بنية بعض المتغيرات الاقتصادية للبلدان المرسلة للعمالة من خلال تقييم هذا التأثير بشكل كمي وبأخذ الاختلاف الزمني لتحويلات العاملين لمعرفة تأثيراتها في الأمد الطويل، وماهي أسباب تلك التأثيرات وبالتالي ما هي السياسات التي من الممكن أن تستفيد منها الدول موضوع البحث في جعل تأثير تحويلات العاملين يصب دائمًا في مصلحتها الاقتصادية.

### أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من أنها تناولت موضوع تحويلات العاملين بشكل خاص وباستخدام الأسلوب الكمي القياسي ومحاولة تحليل التأثيرات المترتبة على التحويلات في الأمد المتوسط والطويل في ضوء تجربة عينة من خمس دول نامية شتركت في كونها مرسلة للعملة لأنها تختلف فيما بينها من حيث طبيعة التركيب الاقتصادي ، فضلاً عن توضيح ماهية هذه التحويلات وأنواعها وأصنافها وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى وفق أحدث المفاهيم المتتبعة في العالم.

### فرضيات الدراسة:

١. اتجاه التحويلات غالباً ما يكون من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بينما تقل حجم التحويلات المتوجهة من الدول النامية إلى الدول النامية.
٢. إن لتحويلات العاملين آثاراً إيجابية على الدول النامية المستقبلة للتحويلات.
٣. ليس من الضروري أن يكون لتحويلات العاملين في الخارج نفس الأثر الاقتصادي على كل دول العينة.

### مدة الدراسة:

انقسم الجزء العملي في الدراسة إلى شقين:

١. دراسة الأثر الاقتصادي لتحويلات العاملين في الخارج على متغيرات الاقتصاد الكلي في أقاليم الدول النامية الستة خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٣.
٢. دراسة الأثر الاقتصادي لتحويلات العاملين في الخارج على متغيرات الاقتصاد الكلي في دول المقارنة خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ٢٠١٣ وتم اختيار فترة زمنية أكبر لتكون نتائجها أكثر دقة.

## الدراسات السابقة

١. ورقة عمل مقدمة لمنتدى البحث الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ بعنوان:

### The Impact of Capital and Remittances Flows on Economic Performance in Mena Countries.

قامت الدراسة بتحليل التدفقات الخارجية وبالتحديد تحويلات المقيمين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الفعلي للإنتاج وتضخم الأسعار ومكونات الطلب. كما اعتبرت ورقة العمل أن تدفقات تحويلات العاملين بالخارج مؤشر أكثر أهمية لأداء الاقتصاد الكلي بوجه عام. كما تحفز تدفقات تحويلات المقيمين بالخارج نمواً حقيقياً للإنتاج في دولة الأردن كما تؤدي إلى خفض تضخم الأسعار في كل من مصر وتونس وتصاحب الزيادة في الإنتاج في الأردن زيادة في الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة الصادرات والواردات الفعلية فيما يتعلق بتدفقات التحويلات.

٢. ورقة عمل مقدمة لمنتدى البحث الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ بعنوان:

### Macroeconomic Impact of Remittances on Output Growth: Evidence from Turkey

خلصت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التحويلات على المتغيرات الكلية الأساسية في تركيا مثل الاستهلاك والاستثمار والواردات والدخل. كما تشير إلى الأثر الإيجابي للتحويلات على كل من الاستهلاك والواردات والدخل، ويقل هذا التأثير تدريجياً. بينما أثرها على الاستثمار يتضاعل خلال الأعوام المقبلة. كما أن أثر المضاعف للدخل يشير إلى زيادة حقيقة في الدخل بسبب التحويلات من خلال عملية المضاعف. وقد بلغ معدل نمو الإنتاج المحفز بالتحويلات أعلى درجاته في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

٣. ورقة عمل مقدمة لمنتدى البحوث الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ بعنوان:

**The Macroeconomics of Workers Remittances in Gcc Countries**

خلصت هذه الورقة إلى معرفة التأثيرات الاقتصادية الكلية لتحويلات العاملين على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم إبراز النموذج النظري لمرض الحمى الهولندية لكي نأخذ في الاعتبار تأثيرات الهجرة وتحويلات العاملين. كما أوضحت الورقة أن تحويلات العاملين بدول الخليج تخفض ارتفاع القيمة الحقيقة لسعر الصرف نتيجة لازدهار الموارد البترولية لهذه الدول.

٤. دراسة مقدمة لمنتدى كلية الحقوق بجامعة المنصورة، ومنشورة على شبكة

الإنترنت بعنوان: "تحويلات المصريين العاملين بالخارج" لعام ١٩٩٣

خلصت الدراسة إلى أن كل من معدلات الفائدة سعر الصرف الأجنبي يلعب دوراً مهماً في تشجيع العاملين المصريين نحو تحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية. وبما أن تحويلات المهاجرين تمثل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر، فإن تبني السياسات المناسبة نحو التحويلات سوف يساعد بصورة كبيرة برامج الاستقرار الاقتصادي، والتي تقوم الحكومة المصرية بتطبيقها حالياً. كما أنه سوف يساعد على التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحرر الاقتصادي بصفة خاصة على ميزان المدفوعات المصري.

٥. بحث مقدم للمعهد العربي للتخطيط بالكويت لعام ١٩٨٧ بعنوان:

"هجرة المصريين والتحويلات بين الحقيقة والأسطير"

وخلصت الدراسة إلى معرفة الأثر الاقتصادي لتحويلات المصريين على الاقتصاد المصري، حيث أن التحويلات النقدية وهي الجانب الأهم في تحويلات المصريين ليست إلا دفعات ضخمة من النقد الأجنبي قد انتقلت إلى المجتمع المصري دون أن يقابلها نشاط إنتاجي محلي فعلي. وبهذا يتبيّن لنا أن أثر تلك الأموال يترجم إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار في مصر أي حدوث ظاهرة التضخم.

٦. بحث مقدم للمعهد العربي للتخطيط بالكويت لعام ١٩٨٧ بعنوان: "سعر الصرف وتحويلات العاملين بالخارج (الحالة المصرية)"

أوضح هذا البحث المشكلات الاقتصادية للبلدان المصدرة للعملة وخاصة مصر، حيث إن تلك البلدان أصبحت تلهم خلف تحويلات العاملين بالخارج لجذبها إلى داخل البلاد. فقد قامت تلك الدول بتنفيذ الكثير من السياسات والزيادات والتسهيلات أملًا في أن يزداد تدفق تلك التحويلات مثل إقرار حق العاملين بالخارج في فتح حسابات لهم بالعملة الأجنبية ، وكذلك تقرير علاوة تشجيعية فوق السعر الرسمي حينما يقررون بيع مدخراتهم للنظام المصرفى المحلي. وكان لهذه السياسات أثر بالغ فيما يسمى بـ"استهلاكية" أثرت على ضعف تأثير الدولة على قطاع التجارة الخارجية وعجز بميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى حدوث تدهور شديد في سعر الصرف للعملة المحلية وإشاعة موجة من الفوضى في مجال التعامل بالنقد الأجنبي.

٧. بحث مقدم إلى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الاسكوا لعام ٢٠١٠ بعنوان: "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الاربعة: سوريا، لبنان، الأردن، ومصر"

خلصت الدراسة إلى أهمية التحويلات المالية لاقتصاد الدول الأربع، حيث أنها تشكل مورداً رئيسياً من العملة الصعبة والحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان. وفي هذا السياق يشكل بروز نماذج جديدة من المهاجرين تستثمر في عدة قطاعات اقتصادية في الدول المستقبلة للتحويلات فرصة كبيرة للنهوض باقتصاد هذه الدول، ولذا يجب دعم تلك التحفizات على الاستثمار في دول الأصل مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وفي ضوء الأبعاد المستقبلية لاقتصاديات الدول النامية نجعل من الهجرة وسيلة للتنمية ومن المهاجر شريكاً في تنمية وطنه.

٨. بحث مقدم إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦ بعنوان: "تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية"

خلص البحث إلى أهمية تحويلات العاملين بين الدول العربية ومقارنتها بالمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول العربية وكذلك أيضاً بالعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية في الدول المستقبلة للتحويلات، حيث تبين أن حجمها يزيد عن ضعف مجموع المساعدات الإنمائية والعمليات التمويلية العربية. الأمر الذي يبرز أهمية تحويلات العاملين بين

الدول العربية كأحد المداخل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. كما خلصت أيضاً إلى تحليل التطورات في تدفقات تحويلات العاملين في الخارج من جانب الدول العربية المستقبلة والدول العربية المرسلة للتحويلات. فمن جانب الدول المستقبلة تشكل التحويلات أهمية متزايدة كإحدى المصادر الرئيسية للتدفقات المالية الخارجية الواردة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني. أما من جانب الدول المرسلة فإن تحويلات العاملين إلى الخارج وعلى الرغم من أنها تمثل بندًا هاماً في ميزان مدفوعاتها، إلا أنها تعكس في المقابل ضخامة القيمة التي تضيفها العمالة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وأهمية إنتاجيتها في اقتصادات تلك الدول.

٩. بحث مقدم إلى وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ونشر على شبكة الإنترنت لعام

١٩٨٧ بعنوان: "تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج"

خلص البحث إلى معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية والسلبية لتحويلات العاملين في دولة الأردن، فمن الناحية الإيجابية ساهمت في تقوية احتياطيات الأردن من العملات الصعبة ، ودعم ميزان المدفوعات ، وزيادة القدرات الادخارية نتيجة لزيادة الدخول التي نشأت عنها ، إضافة إلى تشطيط حركة الأبنية والأراضي ، وحل جزء كبير من مشكلة السكن لدى المواطن الأردني. أما من الجانب السلبي فقد أسممت هذه التحويلات في ارتفاع نسبة التضخم الناجمة عن المتاجرة بأسعار الأراضي والعقارات واستيراد السلع الكمالية ، إضافة إلى هجرة الأيدي العاملة المدربة التي يحتاجها السوق المحلي، والتي يستعيض عنها بالعمالة الوافدة ، ولكن بشكل عام تبقى الآثار الإيجابية تفوق السلبية بكثير.

١٠. بحث مقدم للمؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية" لعام

٢٠١٠ بعنوان: "دور تحويلات العاملين في تمويل التنمية في الجمهورية اليمنية خلال

"٢٠١٠-١٩٩٠" الفترة من

خلص البحث إلى أن التحويلات حققت دوراً بارزاً في تمويل التنمية في اليمن وفي تحسين وضع ميزان الحساب الجاري، وكانت بمثابة المصدر الثاني بعد الصادرات النفطية من مصادر التدفقات المالية الخارجية إلى اليمن حيث شكلت أهميتها النسبية إلى إجمالي الصادرات حوالي ٤٥٪ و ٣٠٪ ضعف ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر وضاعفي ما توفره العائدات السياحية. فيما يخص الأبعاد المستقبلية لتحويلات العاملين باليمن فهناك إمكانية استغلالها في تمويل التنمية باليمن ولكن ذلك يستوجب دمجاً أوسع لجوانب الهجرة في الخطط التنموية لرفع

خصائص المهاجر اليمني، وذلك مرهون بتسهيل وصول التحويلات ومشاركتها في المشاريع التنموية.

١١. ورقة عمل مقدمة لندوة المغتربين العرب من شمال إفريقيا في المهاجر الأوروبي لعام ٢٠٠٧ بعنوان: "الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال إفريقيا"

تناولت الدراسة بالتحليل الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الدول النامية ومنطقة شمال إفريقيا بصفة خاصة ومقارنتها بغيرها من التدفقات المالية الأخرى مع التأكيد على أن التحويلات تتسم بالاستقرار ليست بديلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدات الإنمائية، كما أن التحويلات تعمل في عكس اتجاه الدورة الاقتصادية على النحو الذي يجعل لها دوراً فعالاً في أوقات الأزمات الاقتصادية.

١٢. دراسة مقدمة من صندوق النقد العربي لعام ٢٠٠٧ بعنوان: "تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصاديات العربية"

خلصت الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية والانعكاسات التنموية لتحويلات العاملين في الخارج من جانبي الدول العربية المستقلة والدول العربية المرسلة لتحويلات. ومن خلال الشواهد الإحصائية والقياسية نجحت الدراسة في تقييم تأثيرات تدفقات تحويلات العاملين على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي ومناقشة مدى فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز دور تحويلات العاملين المساندة للتنمية الاقتصادية في الدول العربية. كما قامت الدراسة بتحليل أهمية التحويلات البنية العربية للعاملين في الخارج في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي المشترك وسبل تعميقها للارتقاء بهذا التعاون إلى المزيد من التكامل الاقتصادي العربي.

ما أضافته الدراسة:

١. تعرّضت الدراسة إلى مقارنة أثر تحويلات العاملين في الخارج على متغيرات الاقتصاد الكلي بالنسبة لأقاليم الدول النامية الستة ومقارنتها ببعضها البعض. كما أظهرت الدراسة أثر التحويلات على عينة من الدول النامية المستقلة لتحويلات، بأخذ دولة نامية من كل إقليم واحتضانها للمقارنة مع باقي الدول لمعرفة الأثر الاقتصادي لتلك التحويلات لكل دولة على حدة.

٢. كما أظهرت الدراسة أثر التحويلات على الحساب الجاري بميزان مدفوعات كل دولة من دول العينة ومقارنتها بباقي الدول.